بصائر المعرفة القرآنية
قرآن يتلى لإنسانية به ترقى

مصادر التفسير الثانوية

من كتاب (الأساس والتنوير في أصول التفسير)

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن والدراسات القرآنية

الفصل الثاني: مصادر التفسير الثانوية

ونعني به "ما استعمل على أنه من مصادر التفسير"، وفيه أصلان:

الأصل الأول:تفسير التابعين.

الأصل الثاني: الإسرائيليات:

الأصل الأول: تفسير التابعين

هل يعد تفسير التابعين مصدرًا تفسيريًّا؟

الجواب: لتفسير التابعين حالتان:

الحالة الأولى: إذا كان المقصود بالمصدر هنا استمدادَ الكمِّ المعرفي العلمي الذي ورد في تفسير الآية من حيث الواقع، فتفسير التابعين كذلك، ويشبه نوعًا ما النقل عن أهل الكتاب.

الحالة الثانية: إن كان المراد بالمصدر المرجعَ الذي يُحتَكم إليه، فتفسيرُ التابعي ليس بأعلى من تفسير الصحابي، وتقدم أن تفسيرَ الصحابي إذا لم يكن مرفوعًا، أو له حكم الرفع، أو مجمعًا عليه، يكون كغيره من التفسير الاجتهادي مع مزية ترجيحية نسبية، فيُنظَرُ في مرجحاتٍ أخرى تسنده من المصادر الأصلية للتفسير، وإلا فهو لا يعدو أن يكون رأيًا، وأولى منه بهذا التابعي، **إلا أن التفسير عن التابعين له مكانته المتميزة**، حيث كانوا الجيل الذي تلقى عن الصحابة ﷺ، وتميزوا بعدهم بجودة فهمهم، وصفاء آرائهم، وهم من أهل القرون المشهود لها بالخير.. فهذه تؤنس أن لتفسيرهم مكانةً ما، ولذا عد ابن تيمية رحمه الله -مثلاً- تفسير التابعين أحد مصادر التفسير في مقدمته[(١)].

ولكن ذلك لا يعني أن تفسير التابعي يكون حُجةً في ذاته في غير إجماع؛ ولذا ينبغي ذكرُ أقوالهم لظن غلبة الصواب عليها؛ فمن التابعين من تلقى جميعَ التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد رحمه الله: «عرضت المصحف على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أوقفه عند كل آية منه، وأسأله عنها»[(٢)]؛ ولهذا يَعتمد الشافعي، والبخاري، وغيرهما من أهل العلم على تفسيره، وقال ابن تيمية رحمه الله: «فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين»[(٣)]، ولم يقل يجب أن يرجع، وإنما قال: "قد رجع".

وقوله: (رجع) أي: للاستشهاد وبيان الرأي، وليس للحجية، بدليل قوله بعد ذلك: «وقال شعبة بن الحجاج رحمه الله، وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجةً، فكيف تكون حجةً في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يُرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجةً على بعض، ولا على مَن بعدهم، ويُرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة»[(٤)]، وقال الشوكاني رحمه الله: "ولا حجة في أقوال التابعين"[(٥)]، ومن هنا نفهم معنى قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رحمه الله: "إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ رحمه الله، فَحَسْبُكَ بِهِ"[(٦)]، يعني للترجيحِ والاعتبارِ،

---

(١) ينظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٤٤).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١٠٩٧)، والضياء المقدسي في المختارة (٧٦/١٣)، وقال المحقق:" إسناده حسن".

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٧٠/١٣).

(٥) نيل الأوطار (٢٢٢/٦).

(٦) أسنده الطبري في تفسيره (٨٥/١)، وصححه إسلام منصور. تفسير الطبري ، طبعة دار الحديث (١٠٠/١).

لا للحجية، ومن أجل ذلك قال الزركشي ﷺ: "وَفِي الرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ التَّابِعِيِّ رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ ﷺ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ ﷺ: الْمَنْعَ، وَحَكَوْهُ عَنْ شُعْبَةَ ﷺ، لَكِنَّ عَمَلَ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى خِلَافِهِ، وَقَدْ حكوا في كتبهم أقوالَهم، كالضحاكِ بن مُزَاحِمٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَقَتَادَةَ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ..."[١].

فما الرأي إذن في قول البعض: "وإن لم يوجد قول من الصحابي، فيعتمد على أقوال التابعين، وإلا فيجتهد"[٢]؟

الجواب: فيه تسامح أو غلو لجعله قول التابعي مما يعتمد عليه...إنما يذكر كقولٍ من جملة الأقوال، ويستأنس به.

ويمكن الاكتفاء بذكر ما نقله الزرقاني ﷺ من ملحوظات حول المنقول عن التابعين فقد ذكر الملحوظات الآتية:

١) أنهم لم يشاهدوا عهد النبوة، ولم يتشرفوا بأنوار الرسول ﷺ، فيغلب على الظن أن ما يُروى عنهم من تفسير القرآن إنما هو من قبيل الرأي لهم، فليس له قوة المرفوع إلى النبي ﷺ.

٢) ينبغي التماس الإسناد الصحيح فيه عند المغالبة والترجيح أو عند الاحتياج.

قد يشتمل المروي عنهم على إسرائيليات، وخرافات انسابت إليه تارة من زنادقة الفرس، وأخرى من بعض مسلمة أهل الكتاب إما بحسن نية، وإما بسوء نية[٣].

من أساليب التابعين في التفسير:

كثيرًا ما تجد التابعي يفسر الكلمة لا بمعناها وإنما بأمرٍ يتصل بها كأن يفسر الكلمة بوسيلتها، مثل تفسير مجاهد ﷺ لقول تعالى ذكره: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] قال: "لعلكم تطيعون"، وعقَّب الطبري ﷺ عليه فقال: "والذي أظن أنّ مجاهدًا ﷺ أراد بقوله هذا: لعلكم أنْ تَتقوا رَبَّكم بطاعتكم إياه، وإقلاعِكم عن ضَلالتكم[٤].

وربما فسر التابعي الآية بجزء من مضمون اللفظ أو أفراده مما يدخل فيه، كما فسر بعضهم ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] أن الحسنات هي الصلوات، ونقله الطبري ﷺ عن سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما، في حين أنه نقل عن مجاهد أيضًا رواية أخرى أنها قول: "سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر"[٥].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٨).

(٢) أبجد العلوم (٢/٤٩٨).

(٣) مناهل العرفان (٢/ ١٨).

(٤) تفسير الطبري (١/٣٦٤).

(٥) جامع البيان (١٥/٥١٥).

الأصل الثاني: (الإسرائيليات) ما نقل عن أهل الكتاب باعتباره مصدرًا تفسيريًّا

أفردته بالذكر والعنونة لما ورد حوله من لغطٍ، وللغلو في التعامل معه إثباتًا، ونفيًا، فوجب أن نحررَ مناط النزاع فيه، وأن نحقق ما يتعلق به؛ **لئلا يحدث الالتباس في الأفهام، ويطغى الغلو على أحلام المحققين في جهة القبول المطلق أو في جانب النفي المحقق، أو ما بينهما من القول المعلَّق.**

قد يقال: ألا يكفي ما تمدنا به المصادر الخمسة السابقة؟

قد ترى –أيدك الله– أن بيان المصادر التفسيرية الخمسة السابقة للكلم القرآني كافٍ، إلا أنك ترى أن الله ﷻ ذكر أهل الكتاب، وفصَّلَ كثيرًا من أخبار حياتَهم وأحوالهم، وبعضا مما تضمنته كتبهم، وكل ذلك تجده منبثًّا منثورًا في القرآن مما يدلك أحيانًا على تفاصيل دقيقة من علومهم، أو من طاعتهم لربهم، أو من مشاكساتهم وعنادهم وكفرهم وإجرامهم وعتوهم.. لقد كان ذلك دافعًا وحافزًا للبحث عن تلك الأخبار من كتبهم، ولاستيفاء ما لم يتعرض له القرآن من بقيتها.

وحاول ابن خلدون ﷺ أن يستبين سبب إقبال بعض المسلمين على النقل عن أهل الكتاب، وتسرب ذلك إلى كتب التفسير فيقول: "وقد جمع المتقدّمون في ذلك وأوعوا، إلّا أنَّ كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغثِّ والسَّمين والمقبول والمردود. والسّبب في ذلك أنَّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنَّما غلبت عليهم البداوة والأمِّيَّة، وإذا تشوَّقوا إلى معرفة شيء ممّا تتشوَّق إليه النّفوس البشريّة في أسباب المكوّنات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنّما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التّوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النّصارى. وأهل التّوراة الّذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلّا ما تعرفه العامّة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حمير الّذين أخذوا بدين اليهوديَّة. فلمَّا أسلموا بقوا على ما كان عندهم، ممّا لا تعلّق له بالأحكام الشّرعيّة الّتي يحتاطون لها، مثل: أخبار بدء الخليقة، وما يرجع إلى الحدثان والملاحم، وأمثال ذلك. وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن منبّه وعبد الله بن سلام وأمثالهم. فامتلأت التَّفاسير من المنقولات عندهم في أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم، وليست ممَّا يرجع إلى الأحكام فيتحرَّى في الصِّحَّة الّتي يجب بها العمل. وتساهل المفسِّرون في مثل ذلك، وملؤوا كتب التّفسير بهذه المنقولات"[(١)].

فماذا ترى في تحليل رائد علم الاجتماع العمراني؟

لقد أحسن ابن خلدون في بعض الجوانب، لكن غلا كثيرًا في جعل سبب الإقبال على أهل الكتاب البداوة والأمية، فهم لم يقبلوا على النقل من أهل الكتاب إلا بعد أن امتد الإسلام، وانتشرت الكتابة والعلم على نطاق واسع، وقد رفع الله شأنهم بكتابٍ أول سورة نزلت فيه "اقرأ"، وأشاد ما بعدها من السورة بالكتاب والقلم وما يسطرون، ورباهم القرآن والنبي ﷺ على

(١) مقدمة ابن خلدون (ص: ٥٥٤).

المنهجية الحذرة في الأخذ من أهل الكتاب، أما تساهل المفسرين وعدم تمحيصهم فذلك بين واضح.

لقد أكثر بعضُ أهل العلم الثقات، وبعضُ المطعون في علمهم وثقتهم من النقل عن بني إسرائيل، فأحسنوا تارة، وأخطأوا أخرى، ويمكن إجمال الكلام عن هذا المصدر في الآتي:

المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإسرائيليات

هل مصطلح (الإسرائيليات) يختص بما نُقِل فقط عن بني إسرائيل؟

الجواب: (الإسرائيليات) مصطلحٌ يشمل النقل عن التوارة والإنجيل وعلوم أهل الكتاب الدينية مثل التلمود، ونقل علمائهم، فليس خاصًّا ببني إسرائيل، بل يشمل غيرهم كالنصارى، وإنما أتى هذا اللقب تغليبًا كالعمرين والقمرين، وغُلِّب هذا المصطلح؛ لأن النصارى يجعلون نصوص العهد القديم جزءًا من كتابهم المقدس بخلاف الإسرائيليين، ولأن اليهود هم الذين كانوا جيران المسلمين ابتداء في المدينة، فلا يأتين معاتب، فيقول: ولماذا لم تتكلموا عن النصرانيات؛ لأنها لها حكمها؟ فضلًا عن أن أكثر المنقول عن أهل الكتاب إنما هو عن بني إسرائيل (اليهود)، لا عن النصارى[1].

وبناء على ذلك فقد أضاف بعض العلماء إلى مصادر التفسير: (أهل الكتاب من اليهود والنصارى) فهل هذه الإضافة صحيحة؟

الجواب على وجهين:

الوجه الأول: إن كان يقصد بهذه الإضافة أنها إضافة من حيث الواقع فنعم؛ إذ عمد بعض المفسرين إلى الاستعانة بما لدى أهل الكتاب (اليهود والنصارى)لزيادة الإيضاح أو البيان للآية في ظنهم، بل حُشيت بعض التفاسير بأخبار كثيرة من هذا النوع؛ باعتبار أن القصص القرآني تطرق لأنبياء بني إسرائيل وتفاصيل قضاياهم.

الوجه الثاني: وأما إن كان يقصد بهذه الإضافة لمصادر التفسير: أنها لازمة للتفسير، فلا بد منها لفهم القرآن، فنقول له: لا! ليست لازمة، وليست الإسرائيليات من مصادر التفسير الصحيحة؛ إذ إن بيان مصادر التفسير الخمسة كافٍ، ويؤخذ ما نُقل عن أهل الكتاب على سبيل التاريخ، أو التحليل للواقع، أو التفنيد أو التأييد لما عندهم، مما يوافق ما عندنا إجمالاً أو تفصيلاً، فتدخل الإسرائيليات ضمن الأخبار التاريخية، وتنقح وتحرر، ولا تؤخذ على إطلاقها، وكذلك ينظر فيما نقل من العقائد والعبادات للموازنة بينها وبين ما عندنا، ويستعان بالوحي النازل على خاتم الأنبياء ﷺ على كشف الصحيح والزائف من هذه المنقولات؛ لأن القرآن نزل مهيمنًا على الكتب السابقة.

هل وجود الإسرائيليات في كتاب من كتب التفسير مدعاة لذمه أو تنقصه؟

---

(١) ذكر ذلك محمد أبو شهبة في كتابه (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) (ص: ١٢).

ليس صحيحًا على إطلاقه، بل فيه ما أشرنا إليه من التفصيل، ومن الخلل في التفسير أن ترى كلمة (الإسرائيليات) سلاحًا يُشهره من شاء ذمًّا للتراث التفسيري الذي أنتجه المسلمون؛ فإن قولهم (من الإسرائيليات) لا يعني المدح المطلق ولا الذم المطلق، كما لا يعني القبول المطلق ولا الرد المطلق، ويستبين ذلك بالنظر في الأدلة:

المطلب الثاني: أدلة المانعين من النقل عن الإسرائيليات

ذهب بعض أهل العلم إلى المنع من النقل عن أهل الكتاب، وبعضهم يرد المعلومة بمجرد وصفها بأنها (من الإسرائيليات)، ومن أدلتهم التي استدلوا بها على هذا الرد:

الدليل الأول: وجود الكفاية بالقرآن المجيد؛ فقد قال الله تعالى ذكره: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فالقرآن كافٍ عما سواه، فكيف يُحتاج إلى غيره من الكتب؟!

وكان الحبر عبد الله بن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ينكر على من يسأل أهل الكتاب عن شيء، فيقول: "يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الّذي أنزل الله ﷻ على نبيّكم ﷺ أحدث الأخبار بالله، محضًا لم يشب، وقد حدَّثكم الله ﷻ أنَّ أهل الكتاب بدَّلوا من كتب

الله ﷻ وغيَّروا، فكتبوا بأيديهم، وقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا بذلك ثمنا قليلًا؟ أولا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ فلا والله، ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الّذي أنزل إليكم"[(١)].

الدليل الثاني: هيمنة القرآن على ما قبله من الكتب، فقد قال الله جل ذكره: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨].

والمهيمن: المراقب، المُسَيْطِر على كل شيء، الأمين الشاهد الحافظ، فما الحاجة لغيره؟

ولو فكرت مليًّا لوجدت أن هذه الآية في سورة المائدة تشهد لقول من أجاز النقل عنهم لا لقول من منع، فهي تنبئك أن القرآن مهيمن على ما قبله من الكتب؛ وكيف تحدث الهيمنة على ما لم يُعرف؟

على أن سياق الآية الموضعي يبين مدح التوراة، وبقاء بعض شرائعها التي نقلها القرآن المجيد، وهذا يعني أنه لا مانع من أن تعرفوا الكتب السابقة وفق هذا الشرط: هيمنة القرآن عليها.

الدليل الثالث: قول الله جلَّ شأنه: ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، قال ابن كثير ﷺ: «هذه الآية الكريمة المشتملة على مدح القرآن، وأنه كاف عن كل ما سواه من الكتب»[(٢)].

الدليل الرابع: الحذرُ من الخطة المجرمة التي اتبعها العاصون المعتدون من أهل الكتاب، والتي تتلخص وسائلها الأثيمة في (التلبيس والتحريف):

فأما التلبيس فقد قال الله ﷻ عنه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

وأما التحريف فقد كشفه الله ﷻ وأبداه فقال في موضعين من القرآن الكريم: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦، المائدة:١٣]، فهذا تحريف التبديل.

وقال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾[المائدة: ٤١]، فهذا تحريف التأويل، فيخشى من النقل عن أهل الكتاب أن يسري مسلك التحريف والتأويل إلى أمة الإسلام؛ فتضل بعد هداية الله ﷻ إياها إلى صراطه المستقيم بكتابه المستبين، وهذا ما تنبه له مبكرًا عبد الله بن مسعود ﷺ، ونبه له أصحابه، فعن مرّة الهمدانيّ ﷺ، قال: جاء أبو قرّة الكنديّ ﷺ بكتاب من الشّام، فحمله فدفعه إلى عبد الله بن مسعود ﷺ، فنظر فيه، فدعا بطست، ثمّ دعا بماء فمرسه فيه، وقال: "إنّما هلك من كان قبلكم باتّباعهم الكتب، وتركهم كتابهم"[(٣)].

وهذا لا ينفي أن يكون قد بقي حقٌّ في كتبهم يُحتجُ به عليهم.

---

(١) البخاري (٧٣٦٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/٦١٣).

(٣) الدارمي (٤٩٤)، وقال المحقق:" إسناده صحيح".

الدليل الخامس: عن خالد بن عرفطة رحمه الله، قال: كنت جالسًا عند عمر رضي الله عنه؛ إذ أُتي برجلٍ من عبد القيس مسكنه بالسوس، فقال له عمر رضي الله عنه: أنت فلان بن فلان العبدي؟ قال: نعم! قال: وأنت النازل بالسوس؟ قال: نعم فضربه بقناةٍ معه، فقال الرجل: ما لي يا أمير المؤمنين؟ فقال له عمر رضي الله عنه: اجلس، فجلس، فقرأ عليه: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ١ – ٣]، فقرأها عليه ثلاثًا، وضربه ثلاثًا، فقال له الرجل: ما لي يا أمير المؤمنين؟ فقال: أنت الذي نسخت كتاب دانيال؟ قال: مرني بأمرك أتبعه. قال: انطلق فامحه بالحميم والصوف الأبيض، ثم لاَ تقرأه ولا تُقرئه أحدًا من الناس، فلئن بلغني عنك أنك قرأته، أو أقرأته أحدًا من الناس لأنهكنَّك عقوبة. ثم قال له: اجلس، فجلس بين يديه، فقال: انطلقت أنا فانتسخت كتابًا من أهل الكتاب، ثم جئت به في أديم، فقال لي رسول الله ﷺ: «ما هذا في يدك –يا عمر–؟» قلت: يا رسول الله، كتاب نسخته؛ لنزداد به علمًا إلى علمنا، فغضب رسول الله ﷺ حتى احمَّرت وجنتاه، ثم نودي بالصلاة جامعة، فقالت الأنصار: أَغَضِبَ نبيُّكم ﷺ ؟ السلاح السلاح، فجاؤوا حتى أحدقوا بمنبر رسول الله ﷺ ، فقال: «يا أيها الناس، إني قد أوتيت جوامع الكلم وخواتيمه، واختصر لي اختصارًا، ولقد أتيتكم بها بيضاء نقية، فلا تتهوكوا، ولا يغرنكم المتهوكون» قال عمر رضي الله عنه: فقمت، فقلت: «رضيت بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبك رسولاً». ثم نزل رسول الله ﷺ [(١)].

وفي رواية: «أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب؟ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبونه أو بباطل فتصدقونه، والذي نفسي بيده لو أن موسى عليه السلام كان حيًّا ما وسعه إلا أن يتبعني»[(٢)].

وقد أنكر ابن تيمية رحمه الله الاعتماد على نقل أهل الكتاب باعتباره مصدرًا أساسيًّا، وعدَّ الإنكار على من أخذ من الإسرائيليات مسألة متفقًا عليها، فقال:"فأما الاعتماد على نقل أهل الكتاب، أو نقل من نقل عنهم فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين"[(٣)].

---

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الضياء في المختارة (٧٣/١)، وأصله عند أحمد (١٥١٩٥)، وحسنه الألباني في" الإرواء" (١٥٨٩)، والأرناؤوط في تعليقه على "شرح السنة" (٢٧٠/١)، وأبو الأشبال الزهيري في "جامع بيان العلم وفضله" (٢ / ١٩)، وتحسينهم له بمجموع طرقه، ولم يرتض ذلك بعض المحققين، وانظر: مجمع الزوائد (١/ ٤١٩)، وانظر تفسير ابن كثير (٦١٣/٢)، لمزيد من الآثار، والتهوك السقوط في هوة التردي، كما في العين (٦٥/٤)، وفي شعب الإيمان (١ / ٣٤٨): قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَقُلْتُ لِلْحَسَنِ: ما مُتَهَوِّكُونَ؟ قَالَ: " مُتَحَيِّرُونَ "، وحال صحة هذا الحديث فمعلومٌ أن ضرب عمر رضي الله عنه لبعض رعيته ضرب تنبيهٍ وتأديب، لا ضرب عقابٍ وتعذيب.

(٢) أحمد (١٥١٩٥).

(٣) الرد على البكري (١/ ١٥٩).

استطراد قبل تمام المسألة لأنبه به إلى شبهةٍ قديمةٍ حديثة جلبها وهمٌ ثار من الرواية السابقة:

ربما تشبث بعضهم بمثل هذه الرواية ليقرر أن المسلمين كانوا ينقلون من كتب أهل الكتاب بكثرة، والجواب بَيِّنٌ؛ فهذه الرواية بهذا اللفظ ضعيفة، وحال صحتها فإنك ترى فيها التشديد على عدم النظر في كتب أهل الكتاب حتى لا تقع مثلُ هذه الشبهة، وإن كان مبدأ الرواية عن أهل الكتاب سائغًا كما سترى بضوابطه.

المطلب الثالث: أدلة جواز النقل المنضبط عن الإسرائيليات

وإذ قد استمعت إلى أدلة المنع فهلم بنا إلى خلاصة القول في النقل عن الإسرائيليات:

قاعدة: يجوز النقل المنضبط عن الإسرائيليات بشروطه على ألا يعد مصدرًا تفسيريًّا أصليًّا:

فإنك عند النظر في أدلة المانعين ترى أنها تعني توفر الكفاية بالمصادر الشرعية للشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسنة المقبولة، كما يستبين لك منها أن القرآن هو المصدر المهيمن على الكتب السابقة، ولكنها لا تعني المنع المطلق من الرواية عن أهل الكتاب، أو دراسة ما عندهم تاليًا لدراسة المصادر الشرعية من القرآن الكريم، والسنة الشريفة، فيجوز النقل المنضبط عن

أهل الكتاب في التفسير؛ للاستئناس، أو لزيادة البيان، أو للاستشهاد، بل قد يكون ذلك مما يزيد الإيمان، ويدل على هذه القاعدة الضابطة أدلةٌ متعددة:

الدليل الأول: تصديق القرآن لما سبق من الكتب، فقد قال تعالى ذكره: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال جل ذكره: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، ولا شك أنه يظهر (ماصدق) هذا التصديق عندما تقرن الآخر بالأول، واللاحق بالسابق.

الدليل الثاني: أُمرنا أن نسأل الصادقين من أهل الكتاب ضمن المباحثات الجدلية، فقال تعالى جده: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، ومعنى الآية بينه الطبري ﷺ تعالى: "﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾من أهل التوراة والإنجيل، كعبد الله بن سلام ﷺ ونحوه، من أهل الصدق والإيمان بك منهم، دون أهل الكذب والكفر بك منهم"(١).

ذاك كلام إمام المفسرين الطبري ﷺ، بيد أنك تعلم أن النبي ﷺ لم يشك قطعًا، ووجود الشرط لا يدل على الوقوع، لكنه ﷺ على الرغم من ذلك سأل بعضَ أهل الكتاب عن أمورٍ بعينها على جهة إقامة الحجة عليهم، لا على جهة التعلم منهم، أو الشك فيما عنده، ومن ذلك قوله ﷺ: «فأنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ﷺ هل تعلمون أن إسرائيل يعقوب ﷺ مرِض مرضًا شديدًا، فطال سقمه فنذر لله نذرًا لئن شفاه الله من سقمه ليُحَرِّمنَّ أحب الشراب إليه، وأحب الطعام إليه، فكان أحب الطعام إليه لحمان الإبل، وأحب الشراب إليه ألبانها»، فقالوا: اللهم نعم(٢).

وكيف تراك تقيم الحجة عليهم من داخل كتبهم إن لم تعرفها؟

وذكر سعيد بن جبير ﷺ أن النبي ﷺ ما شكَّ وما سأل(٣)، أي لم يسأل تعلمًا، بل سأل إقامة للحجة على المسؤول أو على طرفٍ ثالثٍ.

وأما الشك الوارد في الآية فقد صيغت هذه الآية وفق أسلوب العرب في قول الرجل لابنه: إن كنت ابني فبرني، وهو لا يشك في أنه ابنه، وأشار الطاهر بن عاشور ﷺ إلى أنها تحتمل معنى ثانيًا، وهو أن يَكُون الشَّكُّ قَدْ أُطْلِقَ، وَأُرِيدَ بِهِ من معه، أَيْ: فَإِنْ كُنْتَ فِي قَوْمٍ أَهْلِ شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ، أَيْ: يَشُكُّونَ فِي وُقُوعِ هَذِهِ الْقَصَصِ، كَمَا يُقَالُ: دَخَلَ فِي الْفِتْنَةِ، أَيْ: فِي أَهْلِهَا. وَيكون معنى: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: فَاسْأَلْ أَهْلَ الْكِتَابِ سُؤَالَ تَقْرِيرٍ وَإِشْهَادٍ عَنْ صِفَةِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ يُخْبِرُوا بِمِثْلِ مَا أَخْبَرْتَهُمْ بِهِ، فَيَزُولُ الشَّكُّ مِنْ نُفُوسِ أَهْلِ الشَّكِّ؛ إِذْ لَا يُحْتَمَلُ تَوَاطُؤُكَ مَعَ

---

(١) تفسير الطبري (١٥/ ٢٠١).

(٢) أحمد (٢٤٧١)، وحسن الأرناؤوط الحديث، وضعف الإسناد ربما بسبب شهر بن حوشب، وقد رد الشَّيخُ الدُّكتُور سامي بنُ أحمدَ بنِ عبدِ العَزِيز خَيَّاط في كتابه "شهر بن حوشب، ومروياته في ميزان النقد" على من ضعف حديث شهرٍ، وانتصر له.

(٣) تفسير الطبري (١٥/ ٢٠٢).

أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لِتِلْكَ الْأَخْبَارِ. فَالْمَقْصُودُ مِنَ الْآيَةِ: إِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِشَهَادَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ قَطْعًا لِمَعْذِرَتِهِمْ[١].

وليس المراد فقط إقامة الحجة على المشركين بل يمتد ذلك إلى تثبيت المؤمنين على إيمانهم.

والأمر واضح عندي في أن النبي ﷺ في غنى تام عن أن يَسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبله؛ فهو لا يحتاج إليهم ليطمئن إلى نبوة نفسه، وكيف يحتاج لمثل ذلك، وهو يرى من آيات ربه الكبرى؟ كيف يحتاج وهو قد رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين على الأقل؟ إلا ما كان منه في أول رسالته حيث أتى ورقةَ بنَ نوفل رحمه الله مع خديجة رضي الله عنها، لكنه ما سأله بل بادر ورقة بعد سماع لقائه بجبريل عليه الصلاة والسلام إلى أن يقول له: «هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى مُوسَى عليه السلام»[٢].

والمراد من الآية تثبيتُ من معه من المؤمنين، وإقامةُ الحجة على الكافرين بأن ما جاء به موافق لأهل الكتاب مِن قبله فيما لم يحرفوه أو يغيروه، والشاهد في الآية: أنه أشار إليهم، فدل ذلك على جواز محادثتهم، ومباحثتهم.

الدليل الثالث: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، فمن معاني هذه الآية المباركة: مَنْ كَانَ عَالِمًا بالتوراة والإنجيل يعلم اشْتِمَالَهُمَا عَلَى الْبِشَارَةِ بِمُقْدَمِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِذَا أَنْصَفَ ذَلِكَ الْعَالِمُ، وَلَمْ يَكْذِبْ، كَانَ شَاهِدًا عَلَى أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَسُولُ حَقٍّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى[٣]، ويحتمل أن يكون المراد به ورقة بن نوفل؛ وهذا ضعيف عندي؛ لأن ورقة مات مبكرًا قبل نزول هذه الآية، ويحتمل أن يكون (مَن) اسم جنسٍ يَشْمَلُ عُلَمَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ، الَّذِينَ يَجِدُونَ صِفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَنَعْتَهُ فِي كُتُبِهِمُ الْمُتَقَدِّمَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾[الْأَعْرَاف: ١٥٦، ١٥٧]، وَقَالَ تَعَالَى:﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٩٧].

وكيف يمكن لنا أن نعرف أن علماء بني إسرائيل يعرفون النبي ﷺ دون أن نعرف كتبهم؟ وها أنت ذا ترى أن معرفة كتبهم انطلاقًا من الثقة بالحق في كتابنا أوجد أرضية عظيمة لإسلام من لعبت الغشاوة بعينيه، وعبث بعقله القيادات السياسية والدينية عند أهل الكتاب، وحسبك بمدرسة ديدات رحمه الله التي تقوم بدور عظيم في هذا المجال.

---

(١) التحرير والتنوير (١١/ ٢٨٤).

(٢) البخاري (٣)، والناموس مثل الجاسوس إلا أن الأول في الخير والثاني في الخير والشر، وهذا يعني أن جبريل عليه السلام هو الأمين الذي ائتمنه الله ﷻ على تبليغ الرسالة لأنبيائه.

(٣) تفسير الرازي (١٩/ ٥٥)، تفسير ابن كثير (٤/ ٤٧٤).

الدليل الرابع: أن الله ﷻ حاججهم بها فقال: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

ووجه الاستدلال: أن النبي ﷺ عرف ما في التوراة بوحيٍ من الله ﷻ لا بدراسةٍ لها، ولذا حاجج بني إسرائيل بالإخبار الغيبي، **وهذا يعني أن الاحتجاج بها يقتضي أن يقوم بدراستها من تقوم بهم الكفاية، وأن يكونوا في درجةٍ من الحذق ليميزوا المحرَّف من غيره**؛ فإن النبي ﷺ علم المضمون التوراتي المشار إليه في حديثه معهم بإخبار الوحي، ولا يتأتى ذلك لمن بعده، فلم يبق إلا أن ينهض من تقوم بهم الكفاية لدراسة التوراة والكتبِ السابقة.

الدليل الخامس: ورود الروايات التي تبين استماع النبي ﷺ لأهل الكتاب، وتصديقَهم أحيانًا، والردَّ عليهم أحيانًا أخرى، ومن ذلك ما جاء عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكِ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ... قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ –بَعْدُ– صَلَّى صَلاَةً إِلاَّ تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وفي لفظ: «عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ»(١).

تنبيه سابق لاحق: هل هذا يعني أن النبي ﷺ أخذ مبدأ عذاب القبر من اليهود؟

الجواب واضحٌ، ولم يكن لي لأشير إليه لولا الإشفاق على المحاولات اليائسة التي يقوم بها بعض المستشرقين والسمَّاعين لهم ضد الإسلام، فيزعمون أن مبدأ عذاب القبر مثلاً مأخوذ من الشريعة اليهودية، فإن عنوا بالشريعة اليهودية الإسلامَ الذي ارتضاه الله ﷻ دينًا لجميع الأنبياء، وجاء به موسى وعيسى ومُحَمَّد والأنبياء صلى الله عليهم وسلم، فهذا صحيح؛ إذ كلها –كما قال النجاشي–: «من مشكاة واحدة»(٢)، وليس في الحديث ما يدل على عدم ذكر النبي ﷺ لعذاب القبر من قبل، بل فيه أن عائشة رضي الله عنها لم تكن تسمعه يتكلم عنه، وسورة (غافر)، وسورة (المؤمنون) مكيتان، وبهما يستدل المسلمون على حياة البرزخ نعيمًا وعذابًا، على أنه ينبغي لفت النظر إلى أن الفكرة اليهودية المعاصرة حول الحياة بعد الموت أقرب إلى التفكير اليوناني الذي يتكلم عن العالم السفلي وإلهه الوثني الخرافي (هيدز)، ولعل هذه المرأة اليهودية من القلة اليهودية التي حافظت على بعض دينها وسط ركام التحريف الإسرائيلي العارم للدين الذي جاء به سيدنا موسى، وجدده سيدنا مُحَمَّد عليهما الصلاة والسلام.

الدليل السادس: أنت ترى أن النبي ﷺ سأل أهل الكتاب بعض الأسئلة عن كتابهم لإقامة الحجة عليهم، فعن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلاً مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلاَمٍ: كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ. فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا،

(١) البخاري (١٣٧٢) واللفظ له، ومسلم(٢٠٥٣).

(٢) أحمد (١٧٤٠)، وحسن شاكر إسناده.

فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلاَمٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: صَدَقَ -يَا مُحَمَّدُ- فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَا، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ[1]. فدلَّ ذلك على جواز النقل المنضبط عنهم.

الدليل السابع: من الأدلة الحاسمة للنقل المنضبط عنهم ما رواه البخاري رحمه الله عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2]، ولعل من أهم أسرار الجمع بين جواز التحديث عن بني إسرائيل والوعيد الشديد لمن كذب عليه ﷺ أن يتحرى الناقل عن بني إسرائيل في نقله، فلا ينقل ما ورد في شريعتنا المهيمنة خلافه، وإلا نخشى أن يكون في ذلك نوع كذبٍ وتكذيب للنبي ﷺ عندما ينقل المرء الكذب دون تحذير منه.

---

(١) البخاري (٣٦٣٥).

(٢) البخاري (٣٤٦١).

المطلب الرابع: أقسام الرواية عن أهل الكتاب

اذكر أقسام الرواية عن أهل الكتاب، وحكم كل قسم.

الجواب: هذه الأدلة المتناصرة المتعاضدة تبين لك النقل عن أهل الكتاب يمكن أن يكون مصدرًا لإثراء التفسير، إلا أن الرواية عنهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما جاء في مصادرنا الأصلية تصديقُه على سبيل الإجمال أو التفصيل، فلا مانع من نقله، بل إن نقله قد يزيد المؤمن إيمانًا.

القسم الثاني: ما جاء في مصادرنا الأصلية تكذيبُه: فهذا لا يُفَسَّر به القرآن، إنما يُذكر تحذيرًا، والمعتدون من أهل الكتاب، والسمَّاعون لهم من المؤمنين يحاولون دسَّه في التفسير؛ بما نتج عنه تشويهالرؤية القرآنية، وقد كشف الله ﷻ تخليطهم، فقال: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢].

فمن أمثلة الأكاذيب الظاهرة ما قاله السُّدي رحمه الله: أمر الله ﷻ بني إسرائيل بالسير إلى أريحا، وهي أرض بيت المقدس، فساروا حتى إذا كانوا قريبًا منهم، بعث موسى عليه السلام اثني عشر نقيبًا من

جميع أسباط بني إسرائيل، فساروا يريدون أن يأتوه بخبر الجبابرة، فلقيهم رجل من الجبَّارين يقال له "عاج"، فأخذ الاثني عشر، فجعلهم في حُجْزَته، وعلى رأسه حَمْلَةُ حطب، فانطلق بهم إلى امرأته، فقال: انظري إلى هؤلاء القوم الذين يزعمون أنهم يريدون أن يقاتلونا!! فطرَحَهم بين يديها، فقال: ألا أطْحَنُهم برجلي؟! فقالت امرأته: بل خلِّ عنهم؛ حتى يخبروا قومَهم بما رأوا، ففعل ذلك، فلما خرج القومُ، قال بعضهم لبعض: يا قوم، إنكم إن أخبرتم بني إسرائيل خبرَ القوم، ارتدُّوا عن نبيِّ الله عليه السلام، ولكن اكتموه، وأخبروا نَبِيَّ الله، فيكونان هما يَرَيان رأيهما! فأخذ بعضهم على بعض الميثاق بذلك ليكتموه، ثم رجعوا فانطلق عشرة منهم، فنكثوا العهدَ، فجعل الرجل يخبر أخاه وأباه بما رأى من أمر "عاج"، وكتم رجلان منهم، فأتوا موسى وهارون عليهما السلام، فأخبروهما الخبرَ، فذلك حين يقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾ [المائدة: ١٢][(١)].

فهذا من الكذب البين، وما أكثر القصص من هذا النوع، وإيرادها نوعٌ من السخف، وعندما تراجع الكتاب المقدس لا تجد فيه هذا التفصيل لعملقة العماليق، ولكنك تجد فيه تشويش بعض النقباء خوفًا ورعبًا، وأظن النقل جاء بسبب استماع بعض المسلمين لخرافات الانكسار الإسرائيلي أمام أولئك الجبارين، وتبرير عصيانهم لموسى عليه الصلاة والسلام.

ومن هذا القسم أرذل الاتهامات التي كالها كاتبو الكتاب المقدس في التجديف في صفات الله جل جلاله، واتهام بعض الأنبياء بالسكر والزنا، مما صار مشهورًا عندهم.

القسم الثالث: مالم يرد عندنا تصديقٌ أو تكذيبٌ له: فهذا يُنقل، مع بيان أنه لا يُصَدَّق ولا يُكذَّب، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهلُ الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، فيفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]»[(٢)]، والآية التي تلاها النبي صلى الله عليه وسلم تعني كما يقول ابنُ كثير رحمه الله: "إذا أخبروا بما لا نعلم صدقه ولا كذبه، فهذا لا نقدم على تكذيبه لأنه قد يكون حقًّا، ولا تصديقه فلعله أن يكون باطلاً، ولكن نؤمن به إيمانًا مجملاً معلقًا على شرط وهو أن يكون منزلاً لا مبدلاً ولا مؤولاً"[(٣)].

وهذا الحديث يدل على أن اليهود عندما كانوا يقرؤون التوراة، وكان المسلمون يحضرون بعض جلساتهم، فهو أقوى من حديث عمر رضي الله عنه في النهي عن ذلك كما ترى.

وسبب عدم التصديق وعدم التكذيب ظهر فيما رواه الإمام أحمد عن أبي نملة الأنصاري رضي الله عنه أنه بينما هو جالسٌ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجلٌ من اليهود، فقال: يا مُحَمَّد، هل تتكلم

---

(١) تفسير الطبري (١٠/ ١١١)، فيحتمل أن يكون من أغاليط إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير الذي يروي عنه أسباط أو من نقله عن الإسرائيليات، وضعف إسلام منصور إسناده؛ من أجل أسباط بن نصر. تفسير الطبري، طبعة دار الحديث (٤/٤٢٣).

(٢) البخاري (٤/ ١٦٣٠)، تفسير الطبري (١٠/ ١٤٩).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٥١).

هذه الجنازة؟ فقال رسول الله ﷺ: «الله أعلم»، قال اليهودي: «أنا أشهد أنها تتكلم» فلم يقل النبي ﷺ هذا من الإسرائيليات، فلا تصدقوه، بل قال ﷺ: «إذا حَدَّثَكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقًّا لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدقوهم»(١).

والتصديق والتكذيب مقيدٌ بما إذا لم نجد نصًّا يدل على أحد الجهتين؛ فإن وجدناه عملنا به، والتطبيق النبوي يبين ذلك؛ فإن النبي ﷺ أخبر في أحاديث أخرى أن الجنازة تتكلم وتسمع على هيئة الله يعلمها؛ فمما يدل على كلامها حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ، قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا! أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا! يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلاَّ الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ صَعِقَ»(٢).

وأما السماع فمما يدل عليه أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ – يعني قيادات قريش التي لقيت مصرعها في بدر– فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا؟ فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لاَ يُجِيبُونَ»(٣)، ومعلومٌ أن ما يعارض ذلك مثل قوله تعالى ذكره: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] يُراد به سماعًا يمكنهم من الإجابة معه لا مجرد السماع.

وقد نظم سعيد بن دحباج أقسام الإسرائيليات الثلاثة فقال:

ومـــا روى أهـــلُ الكتـــابِ الأوَّلِ	إليـــكَ قـــولَ العـــالِمِ المفصّـــلِ
فكـــلُّ مـــا يُنقَـــلُ أو يُخَـــرَّجُ	فعَـــنْ ثـــلاثِ صـــورٍ لا يخـــرُجُ
مـــا وافـــقَ الشـــرعَ للاستشـــهادِ	لـــيس للاعتمـــادِ واعتقـــادِ
ومـــا أباهُ شـــرعُنا مـــردودُ	والإثمُ قـــدْ باءَتْ بـــه يهـــودُ
وكـــلُّ مـــا لا خـــبرٌ في صـــدقِهِ	أو كِذْبِـــهِ علـــى الســـواءِ نُبْقِـــهِ
فـــلا نصـــدقْهُ ولا نكـــذِّبُ	فـــذاكَ أولى مســـلكًا وأقـــربُ

(١) أحمد (٤/ ١٣٦).

(٢) البخاري (١٣١٤).

(٣) البخاري (١٣٧٠).

المطلب الخامس:الضوابط التي يجب مراعاتها عند النقل عن أهل الكتاب

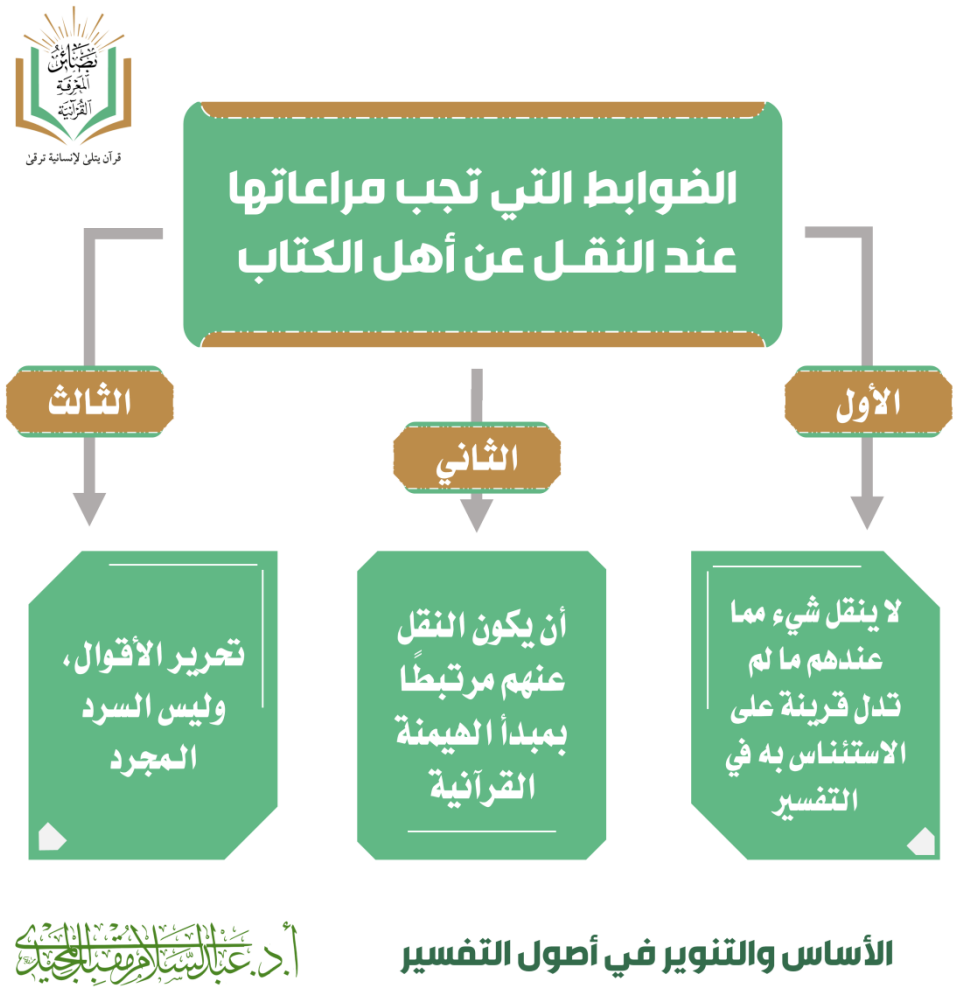

ما الضوابط التي يجب مراعاتها عند النقل عن أهل الكتاب؟

يجب أن نراعيَ عددًا من الضوابط عند النقل عنهم:

الضابط الأول: لا ينقل شيء مما عندهم ما لم تدل قرينة على الاستئناس به في التفسير:

كما قال الشيخ أحمد شاكر ﷺ: "إن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليلٌ على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيين ما لم يعين فيها، أو في تفصيل ما أجمل فيها شيء آخر؛ لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه، ومفصل لما أُجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله إذ أذن بالتحدث عنهم أمرنا ألا نصدقهم، ولا نكذبهم، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله، ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟ اللهم غفرًا..."[(١)]، وذلك لأنه قد كثر التحريف والتبديل عندهم مع إرادة العدوان كما قال ابن كثير

(١) عمدة التفاسير (١/١٤).

ﷺ: "ليُعلم أن أكثر ما يتحدثون به غالبه كذب وبهتان؛ لأنه قد دخله تحريف وتبديل وتغيير وتأويل، وما أقل الصدق فيه، ثم ما أقل فائدة كثير منه لو كان صحيحًا"(١).

ومن أعظم البلاء أن بعض كتب التفسير تذكر ما ورد عنهم فيما تيقنا كذبه دون اعتراض(٢) كقصة أوريا قائد جيش داود عليه السلام، وهي قصة أوردها كثير من كتب التفسير نقلاً عن أهل الكتاب(٣)، وكذبها واضح.

ومن التطبيق العملي المبين لنقل بعض المحققين من علماء التفسير عن أهل الكتاب مع أنهم يتشددون فيه ابتداء قول ابن كثير ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف:٨٣]: "وقد أورد ابن جرير ههنا والأموي في مغازيه حديثًا أسنده وهو ضعيف عن عقبة بن عامر أن نفرًا من اليهود جاءوا يسألون النبي ﷺ عن ذي القرنين فأخبرهم بما جاءوا له ابتداء، فكان فيما أخبرهم به أنه كان شابًا من الروم، وأنه بنى الإسكندرية، وأنه علا به ملَك إلى السماء، وذهب به إلى السد، ورأى أقوامًا وجوههم مثل وجه الكلاب. وفيه – أي الحديث– طولٌ ونكارة، ورفعه لا يصح، وأكثر ما فيه أنه من أخبار بني إسرائيل، والعجب أن أبا زرعة الرازي ﷺ مع جلالة قدره ساقه بتمامه في كتابه "دلائل النبوة" وذلك غريب منه"(٤).

الضابط الثاني: أن يكون النقل عنهم مرتبطًا بمبدأ الهيمنة القرآنية، فهي المصدر الأول لبيان الصدق والكذب فيما وُجِدَ عندهم؛ فلا ينبغي أن يكون البحث عما عندهم بحثَ احتياج وافتقار، بل لإقامة الحجة وزيادة الاستظهار بأن القرآن حقٌّ مهيمن:

وذلك لأنه زيادة علمٍ إذا علمناه وَفْقَ هذه الضوابط، أما السؤال الدائم لهم، وكثرة الرجوع إلى ما عندهم فلا ينبغي أن يكون؛ إذ يوهم المسلمين كما يُوهم غيرهم بأن هناك حاجةً لمثل هذا السؤال.. وأين الحاجة مع الكفاية القرآنية؟ وهنا تعلم لماذا نهى أحبار الصحابة ﷺ عن سؤال أهل الكتاب، فعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، إمَّا أن تكذِّبوا بحق، أو تصدِّقوا بباطل، فإنه ليس أحدٌ من أهل الكتاب إلا وفي قلبه تاليةٌ تدعوه إلى دينه كتالية المال»، زاد عبد الرزاق: «إن كنتم سائليهم لا محالة، فانظروا ما واطأ كتاب الله، فخذوه، وما خالف كتاب الله، فدعوه»(٥).

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٥١).

(٢) انظر: النقد الشديد للقرطبي في التذكرة (ص:٦٩٣) لمثل ذلك.

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٥٦٩).

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ١٣٦).

(٥) تفسير الطبري (١٠/ ١٤٩)، مصنف عبد الرزاق (٦ / ١١١)، قال ابن حجر:" وسنده حسن". فتح الباري (١٣/٣٣٤).

قَالَ ابن بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ:« هَذَا النَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ فِي سُؤَالِهِمْ عَمَّا لَا نَصَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ شَرْعَنَا مُكْتَفٍ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ نَصٌّ فَفِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ غِنًى عَنْ سُؤَالِهِمْ، وَلَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ سُؤَالُهُمْ عَنِ الْأَخْبَارِ الْمُصَدِّقَةِ لِشَرْعِنَا، وَالْأَخْبَارِ عَنِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ»[١].

ولا يفتقر القرآن إلى تفسيرهم -بحمد الله تعالى- وتعجب لفقه ابن مسعود ﷺ وعقله عندما حلل نفسيةَ المتعصب الكتابي؛ فإنه قد يكون ملحدًا، ويفتخر بإلحاده، فإذا ما وصل النقاش إلى إظهار بينات الإسلام عاد إلى تعصبه لدينه الذي تركه، وهي ظاهرة ذكرها عدد من المعاصرين منهم اليهودي الذي أسلم مُحَمَّد أسد (ليبولد فايس) ﷺ.

ولظهور التحريف في كتبهم أنكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سؤالَهم إنكارًا شديدًا في الأثر الذي تقدم وأوله: «كيف تسألون أهلَ الكتاب عن شيءٍ...»[٢]، والظاهر أنه عنى بذلك أن ينهى من لا علم عنده من المسلمين، أو من يُخاف عليه حدوث الشكوك، أو من لا يستطيع التمييز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، وإلا فقد كان هو يباحث بعض أهل الكتاب.

منـزلة النقل عن أهل الكتاب حال ورود ما يدل على صدقه:

في حال ورود ما يدل على الصدق فإن الحديث عن أهل الكتاب حينئذ تطبق عليه القاعدة الآتية[٣]:

قاعدة: الروايات الإسرائيلية تذكر إما لإقامة الحجة عليهم، وإما لتحليل المسائل، وبيان هيمنة القرآن، وإما للاستئناس والاستشهاد، لا للاعتماد وإثبات الاعتقاد.

ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: جاء ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى كعب الأحبار فسأله، فقال: حدثْني عن قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ الآية، فقال كعب: إن الروح المؤمنة إذا قُبِضت، صُعد بها، فَفُتحت لها أبواب السماء، وتلقَّتها الملائكة بالبُشرَى، ثم عَرَجُوا معها حتى ينتهوا إلى العرش، فيخرج لها من عند العرش فيُرقَم رَقّ، ثم يختم بمعرفتها النجاة بحساب يوم القيامة، وتشهد الملائكة المقرّبون[٤]، وهذا الذي ذكره كعب الأحبار تجد تصديقه في كتب السنة.

---

(١) فتح الباري (١٣/٣٣٤).

(٢) البخاري (٧٣٦٣).

(٣) وقد مهد لهذه القاعدة تقعيد أولي وضعه ابن تيمية ﷺ في مقدمته في أصول التفسير، وصغتها أنا بطريقتي بعد محاولتي جمع أطراف المسائل.

(٤) رواه الطبري ﷺ بإسناد من أكثر الأسانيد دورانًا في تفسير الطبري، إن لم يكن أكثرها، وقال عنه الطبري ﷺ: "فإن كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مرتابًا..."، ووضعه الشيخ أحمد شاكر تحت مجهر الصناعة الحديثية، فقال: "ولم يبين علة ارتيابه في إسناده، وهو مع ارتيابه قد أكثر من الرواية به. ولكنه لم يجعلها حجة قط، بيد أني أراه إسنادًا يحتاج إلى بحث دقيق، ولأئمة الحديث كلام فيه وفي بعض رجاله. وقد تتبعت ما قالوا وما يدعو إليه بحثه، ما استطعت، وبدا لي فيه رأي، أرجو أن يكون صوابًا، إن شاء الله. وما توفيقي إلا بالله" وقام بجهد كبير في تتبع رجال الإسناد، والوصول إلى حكم عليهم، ومنهم إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكبير الذي يروي هذه التفاسير لآيات من القرآن عن اثنين من التابعين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعن تابعي واحد عن ابن مسعود ﷺ، ومن رواية نفسه عن ناس من الصحابة ﷺ قال: "وللعلماء الأئمة الأقدمين كلام في هذا التفسير، بهذه الأسانيد، قد يوهم أنه من تأليف من دون السدي من الرواة عنه، إلا أني استيقنت بعدُ، أنه كتاب ألفه السدي... جمع فيه التفسير، بهذه الطرق الثلاث" ثم نقل عن

المثال الثاني: كان ابن تيمية ﵀ ربما أدخل بعض الكلام المنسوب إلى المتقدمين، ويشير إليه بقوله: "وفي بعض الآثار"، وذلك أثناء بيانه لآية من الآيات أو مسألة من المسائل، ومن ذلك قوله متكلمًا عن التوبة في غير ما موضع: "وَفِي بَعْضِ الْآثَارِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: (أَهْلُ ذِكْرِي أَهْلُ مُجَالَسَتِي، وَأَهْلُ شُكْرِي أَهْلُ زِيَارَتِي، وَأَهْلُ طَاعَتِي أَهْلُ كَرَامَتِي، وَأَهْلُ مَعْصِيَتِي لَا أُؤَيِّسُهُمْ مِنْ رَحْمَتِي، وَإِنْ تَابُوا فَأَنَا حَبِيبُهُمْ) – لِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ –(وَإِنْ لَمْ يَتُوبُوا فَأَنَا طَبِيبُهُمْ، أَبْتَلِيهِمْ بِالْمَصَائِبِ حَتَّى أُطَهِّرَهُمْ مِنْ المعائب)"[(١)]، والكلام الوارد لم يثبت حديثًا، ولكنه يصلح للاستئناس به في النقل عن الكتب الأخرى.

ومما يشبهه ما في (سفر إرميا ٣١: ١٨) "سَمْعًا سَمِعْتُ أَفْرَايِمَ يَنْتَحِبُ: أَدَّبْتَنِي فَتَأَدَّبْتُ كَعِجْلٍ غَيْرِ مروضٍ. توِّبْنِي فَأَتُوبَ، لأَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ إِلهِي".

المثال الثالث: تكرر ما ينقله الطاهر بن عاشور ﵀ في تفسيره عنهم، وأحيانًا دون تمحيص لما يَحتاج بادئ الرأي إلى ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [يونس:٨٧] ذهب الطاهر ﵀ إلى أن معنى ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ اجعلا قومكما متبوئين بيوتًا...ومعنى تبوء البيوت لقومهما أن يأمرا قومهما باتخاذ البيوت على الوصف الذي يأمرانهم به. وإذ قد كان لبني إسرائيل ديار في مصر من قبل إذ لا يكونون قاطنين مصر بدون مساكن وقد كانوا ساكنين أرض "جاسان" قرب مدينة "منفيس" قاعدة المملكة يومئذ في جنوب البلاد المصرية، واضطرب المفسرون في المراد من هذه البيوت، وذكروا رواياتٍ غير ملائمة لحالة القوم يومئذ. فقيل: أريد بالبيوت بيوتَ العبادة أي مساجد يصلون فيها... وهذا بعيد؛ لأن الله ﷻ علم أن بني إسرائيل مفارقون مصر قريبًا بإذنه. وقيل: البيوت بيوت السكنى... فالذي

السيوطي في الإتقان: "وتفسير السدي، [الذي] أشار إليه، يورد منه ابن جرير كثيرًا، من طريق السدي عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعن مرة عن ابن مسعود ﷺ، و [عن] ناس من الصحابة. هكذا. ولم يورد منه ابن أبي حاتم شيئًا، لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد. والحاكم يخرج منه في مستدركه أشياء، ويصححه، لكن من طريق مرة عن ابن مسعود وناس، فقط، دون الطريق الأول، وقد قال ابن كثير ﵀: إن هذا الإسناد يروي به السدي أشياء فيها غرابة".

قال شاكر ﵀: "ثم قد صدق السيوطي فيما نقل عن الحاكم. فإنه يروي بعض هذا التفسير في المستدرك...ثم يصححه على شرط مسلم، ويوافقه الذهبي في تلخيصه...والحاكم في ذلك على صواب، فإن مسلمًا أخرج لجميع رجال هذا الإسناد. من عمرو بن حماد بن طلحة القناد إلى مرة الهمداني. ولم يخرج لأبي صالح باذام ولا لأبي مالك الغفاري، في القسم الأول من الإسناد الذي روى به السدي تفاسيره.

أما كلمة الإمام أحمد بن حنبل في السدي "إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به، قد جعل له إسنادًا واستكلفه" فإنه لا يريد ما قد يفهم من ظاهرها: أنه اصطنع إسنادًا لا أصل له؛ إذ لو كان ذلك، لكان –عنده– كذابًا وضاعًا للرواية. ولكنه يريد –فيما أرى، والله أعلم– أنه جمع هذه التفاسير، من روايته عن هؤلاء الناس: عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، ثم ساقها كلها مفصلة، على الآيات التي ورد فيها شيء من التفسير، عن هذا أو ذاك أو أولئك، وجعل لها كلها هذا الإسناد، وتكلف أن يسوقها به مساقًا واحدًا. أعني: أنه جمع مفرق هذه التفاسير في كتاب واحد، جعل له في أوله هذه الأسانيد... فهو كتاب مؤلف في التفسير، مرجع فيه إلى الرواية عن هؤلاء، في الجملة، لا في التفصيل...ولم يكن السدي ببدع في ذلك، ولا يكون هذا جرحًا فيه ولا قدحًا...وقد أفادنا هذا البحث أن تفسير السدي من أوائل الكتب التي ألفت في رواية الأحاديث والآثار" وقد ذكر هذا الخبر الصالح الناظر أحمد شاكر فوائد حديثية عظيمة في هذا الموضع اكتفيت بنقل أهم ما يُحتاج له في التفسير. تفسير الطبري (١/١٥٦).

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٨٦).

يظهر بناء عليه أن هذه البيوت خيام أو أخصاص أمرهم الله ﷻ باتخاذها تهيئة للارتحال، وهي غير ديارهم التي كانوا يسكنونها في "جاسان" قرب مدينة فرعون، وقد جاء في التوراة ما يشهد لهذا التأويل في الفصل الرابع من سفر الخروج "إن الله أمر موسى أن يخرج ببني إسرائيل إلى البادية ليعملوا عيد الفصح ثلاثة أيام، وأن ذلك أولُ ما سأله موسى من فرعون، وأن فرعون منعهم من ذلك"[(١)].

فهذا الكلام الذي ذكره الطاهر ﷺ محل نظر، وأما النقل فلم يطل فيه النفس لينظر مدى صدقه أو قربه من الصدق.

الضابط الثالث: ينبغي أن يُنتبه إلى المصالح المختلطة بالمفاسد في النقل الكتابي؛ فإن ذلك يوجب تحرير الأقوال، وليس السرد المجرد:

وإذا جمعتَ هذا العرض إلى ما تعلمه من شحن كتب التفسير بالنقل عن أهل الكتاب، أوجب ذلك أن يصحب الحذرُ الشديد النقلَ عنهم، وحسبك أن ترى شيخ مفسري الدنيا الطبري ﷺ ينقل عن بعض الصحابة والتابعين وتابعيهم من هذا شيئًا كثيرًا دون أن ينصَّ على أنه نقلٌ من أهل الكتاب، وأحيانًا توهم عبارتُه ﷺ أن النقل الروائي عن السلف يستند إلى علمٍ نبوي لا إلى نقلٍ كتابي، ويبني على ذلك، فانظر مقالته في موضوع الحية التي لا ذكر لها في القرآن المجيد في قصة آدم عليه الصلاة والسلام عند قوله تعالى مجده: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[(٢)] [البقرة: ٣٦]، وقد يصل إيرادُ الأقوال عمن رُوِيَت عنهم دون تحريرٍ حدًّا وددت معه أن لو طويت وما رويت، واضرب لذلك مثلاً بما أسنده ﷺ عن يعقوب بن عتبة حول الشجرة التي أكل منها آدم أنه حُدِّث أنها الشجرةُ التي تحتكُّ بها الملائكة للخُلد[(٣)]، ألا ترى أن هذه الرواية جعلت إبليس الكذوب صادقًا حينما قال لآدم وزوجه عليهما السلام: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، وحَسَب الرواية التوراتية في سفر التكوين (٣: ١٣) فإن الحية هي التي قامت بنصح حواء بذلك، ولا شك أن هذه الروايات على كثرتها إفكٌ مبين، وإن كنتُ أميل إلى التوقف حول سبب عداوة البشر للحية فيما ورد عن النبي ﷺ، ويظهر أن هذه العداوة جِبلية كعداوة البشر للسباع، فلا ضرورة لربطها بإغواء آدم وحواء عليهما السلام من غير دليل بين.

ومما يدلك على جواز النقل المنضبط عنه أن بعض أئمة المفسرين حاول تقليد لغة أهل الكتاب عند الرواية عنهم، والنقلُ هنا يتوقف على إتقان تلك اللغة في ذلك العصر، فعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: إنهم –أي بنو إسرائيل عندما أرادوا دخول القرية– قالوا: "هطى سمقا يا ازبة هزبا"، وهو بالعربية: حبة حنطة حمراء مثقوبة فيها شعيرة سوداء. فذلك قوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ

(١) التحرير والتنوير (١١/ ١٦١).

(٢) تفسير الطبري (١/٥٢٦).

(٣) تفسير الطبري (١/ ٥١٨).

ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩][١]، ونقل الزمخشري ﵀ أنهم قالوا بالنبطية: «حطا سمقاثا» أي حنطه حمراء، استهزاء منهم بما قيل لهم، وعدولاً عن طلب ما عند الله إلى طلب ما يشتهون من أغراض الدنيا[٢].

وهذا يفتح لنا الباب واسعًا لنؤكد على ضرورة معرفة لغة أهل الكتاب لإثراء المعرفة في مجال التفسير، ومقارنة الكتاب بما نزل مصدقًا له، ولإظهار البينات القرآنية بصورةٍ أجلى وأعظم، وهو ما حاوله الطبري ﵀ فمن بعده من المفسرين رحمهم الله جميعًا، ولذا وجب أن نحرر المنزع في اعتبار النقل عن أهل الكتاب من مصادر التفسير بين النفي والإثبات، وألا يكون مجرد النسبة إلى الإسرائيليات مانعًا من التحقيق والنظر فيه، أو الاستفادة منه.

ومن المفسرين الأجلاء الذين ينقلون عن أهل الكتاب مصرحين الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ) ﵀ في كتابه الماتع "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"، وإنما أفردناه بالذكر لأنه أوسع المفسرين نقلاً عن (الكتاب المقدس) الذي يعنون به التوراة والإنجيل في صورتهما التي وصلت إلينا تقريبًا، وقد حرر في قصة آدم ﵇ من سورة البقرة المواضع التي يحسن منها النقل، ثم بين أنه صنف في ذلك تصنيفًا حسنًا سماه: "الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة"، والكتاب مطبوع، ومن قبله الإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) ﵀، ومن بعدهما مُحَمَّد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ)، والطاهر بن عاشور(١٣٩٣هـ) رحمهما الله تعالى.

ومن أشهر المتأخرين نقلاً عن الكتب القديمة: الإمام عبد الماجد الدريابادي الهندي ﵀ في تفسيره المكتوب باللغة الإنجليزية، والنقل عن أهل الكتاب يأخذ بأيدينا إما إلى إظهار تحريفهم، وإما إلى بيان عظمة الشريعة الخاتمة، وإما لإثراء المادة التفسيرية بما يزيدها بيانًا، ومثال ذلك ما تراه من كلام ابن كثير ﵀ في ذكر آيات الله الكونية في أول سورة الرعد، أو ما تسمعه من الحشد حول بيان التشريح الجنيني الذي تشير إليه سورة المؤمنون في أول آياتها، فلا يُعترض على هذا، ويقال: لماذا أوردتم ما ليس من التفسير؟

أبرز من نقل عنهم التفسير من أهل الكتاب:

عبد الله بن سلام ﷺ وهو صحابي جليل، ووهب بن منبه، وكعب بن ماتع الحميري المسمى كعب الأحبار، وهما تابعيان مخضرمان، وقد طعن بعض المحققين فيهما، وفيما قيل عنهما نظر؛ إذ يمكن تأويل ما نقله من طعن فيهما، ومن أمثلة الطعن المؤول ما جاء عن حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية ﷺ يحدث رهطًا من قريش بالمدينة وذكر كعب الأحبار فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب[٣]، ومعنى الكذب هنا الخطأ على لغة أهل الحجاز، كما قال ابن حبان ﵀ في كتاب الثقات: "أراد معاوية ﷺ أنه

(١) الكشاف (١/ ١٤٣).
(٢) الكشاف (١/ ١٤٣).
(٣) البخاري (٧٣٦١).

يخطئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذابًا، وقال غيره: الضمير في قوله: "لنبلو عليه الكذب" للكتاب لا لكعب، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه، وقال ابن الجوزي ﷺ: المعنى الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبًا، لا أنه يتعمد الكذب"[(١)].

قاعدة: ما ورد عن الصحابةﷺ في التفسير الخبري يحتمل الرفع، ويحتمل النقل عن أهل الكتاب:

كمثل ما ورد عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: لما دعا موسى عليه السلام ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة:٢١]: فدخلوا التيه، فكلُّ من دخل التيه ممن جاوز العشرين سنةً مات في التيه، قال: فمات موسى عليه السلام في التيه، ومات هارون عليه السلام قبله. قال: فلبثوا في تيههم أربعين سنة، فناهض يوشع عليه السلام بمن بقي معه مدينةَ الجبارين، فافتتح يوشع المدينة[(٢)]. فهذا النقل من ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا احتوى عدة أخبار غيبية منها: موت من فوق العشرين من أصحاب موسى عليه السلام، ومنها قيادة يوشع بن نون عليه السلام للإسرائيليين، ومنها افتتاحه المدينة.. فهذه كلها تحتمل أن يكون ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا رفعها إلى النبي ﷺ ، وتحتمل أن يكون نقلها عن أهل الكتاب، وقد ثبت لنا في أحاديث مرفوعة أن الذي افتتح المدينة هو يوشع عليه السلام، فيكون هذا الخبر مرفوعًا، أما بقية الأخبار فتبقى محتملة للرفع أو النقل عن أهل الكتاب، ويرجح الرفع أن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فيما صح عنه كان يتحرى عند النقل عن أهل الكتاب، بل ينهى عن النقل المحض كما سبق، والشأن في تحقيق ما رُوي عنه هل هو صحيح أم لا؟

(١) عمدة القاري (٢٥/ ٧٤).

(٢) تفسير الطبري (٤ /٥٢٢).

أسئلة تقويمية:

س١: اذكر مصادر التفسير الثانوية.

س٢: هل يعد تفسير التابعين مصدرًا تفسيريًّا؟

س٣: ما رأيك بهذا القول: "إن لم يوجد قول من الصحابي، فيعتمد على أقوال التابعين، وإلا فيجتهد"؟

س٤: اذكر بعض أساليب التابعين في التفسير.

س٥: ما سبب إقبال بعض المسلمين على النقل عن أهل الكتاب؟

س٦: هل مصطلح (الإسرائيليات) يختص بما نُقِل فقط عن بني إسرائيل؟

س٧: هل وجود الإسرائيليات في كتاب من كتب التفسير مدعاة لذمه أو تنقصه؟

س٨: ما أدلة المانعين من النقل عن الإسرائيليات؟

س٩: ما أدلة جواز النقل المنضبط عن الإسرائيليات؟

س١٠: اذكر أقسام الرواية عن أهل الكتاب، وحكم كل قسم.

س١١: ما الضوابط التي يجب مراعاتها عند النقل عن أهل الكتاب؟

س١٢: اذكر أمثلة تدل على نقل المفسرين عن أهل الكتاب.

س١٣: مَنْ أبرز من نُقِل عنهم التفسير من أهل الكتاب؟